

طبقت في 10 مزارع ووفرت 90٪ من مياه الري وزادت الإنتاج 50٪

هل يمكن أن تكون الزراعة المائية مستقبل الأمن الغذائي للكويت



عودة نهار



فوزان القرين



فهد البراك



م. محمد جمال



هادي الوطري

الوطري: هناك صعوبات تقف في طريق الزراعة المائية منها التكلفة المرتفعة والعناية الخاصة واليد العاملة الفنية المتخصصة

البراك: المزارع الكويتي بجهده يستطيع أن يعتمد هذه التقنية في حال توافرت المقومات المساعدة له

القرين: لا مشكلة في المساحة بالنسبة للزراعة المائية فيمكن اعتمادها في أي مكان ويمكن أن تكون جزءاً من الديكور

نهار: ستعود بالنفع على الكويت وستساهم في زيادة نسبة الأمن الغذائي

جمال: النتائج أثبتت أن استعمال الزراعة المائية وفّر ما نسبته 90٪ من مياه الري بالإضافة إلى زيادة كمية الإنتاج

محمد العنزي

«الزراعة بدون تربة... طريقة متطورة في الزراعة تساعد على التخلص من المشاكل الخاصة بقلّة خصوبة التربة وعدم ملاءمتها لنمو النبات والظروف المناخية القاسية وقلّة الموارد المائية، وغيرها من المشاكل التي تواجه الزراعة العادية. وقد أظهرت التجارب والدراسات تفوق هذه الطريقة، فهي تعطي إنتاجاً وفيراً وتساعد على توفير كمية كبيرة من مياه الري تصل إلى 90٪ من المياه المستهلكة في الزراعة العادية، إضافة إلى الاستغناء عن أمور تتطلبها الزراعة العادية مثل عمليات تخصيب التربة وإضافة الأسمدة العضوية والدورة الزراعية، كما تساعد على استغلال الأراضي غير الصالحة للزراعة والاقتصاد في الأيدي العاملة بالإضافة إلى إنتاج المحاصيل في غير مواسمها وإضفاء جمال ورونق على المكان وجعله صحياً وأكثر متعة.

وتعد الزراعة بدون تربة من الطرق المهمة والملائمة بالنسبة لبلد مثل الكويت نظراً لعدم توافر الظروف الطبيعية الملائمة بشكل جيد للنبات من حيث نوع التربة وتوافر مياه الري والظروف البيئية المختلفة، كما تعدّ الحل الأمثل والسريع لكل من يحب الزراعة ولا يملك حيزاً مناسباً، فهي تقنية تمكننا من ممارسة هواية الزراعة المنزلية وتوفير بعض الخضراوات والأعشاب طبيعياً لاستخدامها في المطبخ العائلي.

«الانباء» التقت عدداً من أصحاب الاختصاص في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية واتحاد المزارعين والباحثين للتعرف أكثر على هذه التقنية ومدى فائدتها للمنتجين والمستهلكين في الكويت:

برنامج إقليمي

في البداية، أكد مدير إدارة البحوث في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية م. محمد جمال أن الهيئة تعمل من خلال البرنامج الإقليمي لشبه الجزيرة العربية بالتعاون مع المركز الدولي للمحاصيل الزراعية في المناطق الجافة على نقل تقنية الزراعة المائية والزراعة بدون تربة إلى مزارع الكويت، وذلك ضمن أنشطة المرحلة الثانية للبرنامج من خلال مشروع نقل التكنولوجيا لتعزيز المستوى المعيشي وإدارة الموارد الطبيعية.

وأشار إلى أن المرحلة الأولى للبرنامج بدأت خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2013، حيث تم إدخال تقنية الزراعة بدون تربة والزراعة المائية لـ 10 مزارع بالكويت عن طريق استعمال أوساط زراعية مختلفة تحت نظام الزراعة بدون تربة المغلق للزراعة بعض المحاصيل مثل الخيار والطماطم والباذنجان، وكذلك استعمال زراعة محاصيل مثل الخس والفاصوليا. وقد أثبتت النتائج أن استعمال تقنية الزراعة المائية والزراعة بدون تربة وفرت ما نسبته 90٪ من مياه الري بالإضافة إلى زيادة كمية الإنتاج من وحدة المساحة بنسبة 50٪ مقارنة بالزراعة المحمية التقليدية، كما زادت كفاءة استعمال وحدة المياه تحت ظروف الزراعة المائية والزراعة بدون تربة بنسبة 36٪ عن تلك التي تكون تحت ظروف الزراعة المحمية التقليدية. بالإضافة إلى الوصول إلى كفاءات عالية لاستعمالات الأسمدة وتقليل استعمال المبيدات داخل البيت المحمي بنسبة تصل إلى 60٪.

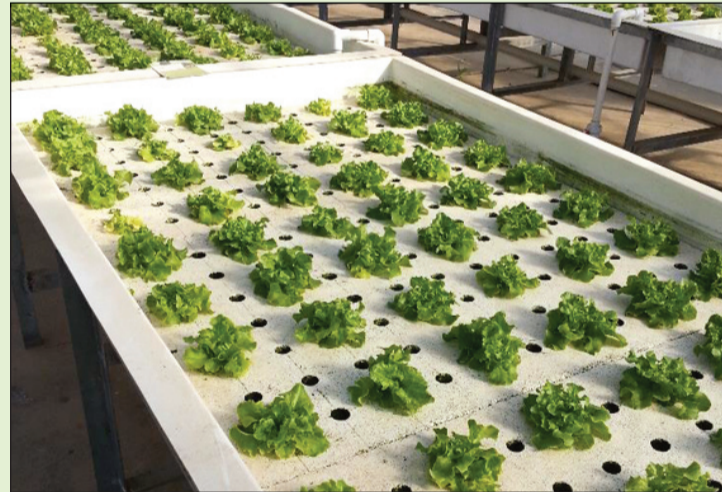
وأوضح جمال أنه نظراً لأهمية هذه التقنية في رفع كفاءة استعمال المياه وزيادة الإنتاج من وحدة المساحة فقد تم اعتماد المرحلة الثانية من المشروع التي بدأت عام 2014 وتنتهي في 2018 من أجل العمل على نقل هذه التقنية إلى مزارع آخرين خلال مزارع تجريبية نموذجية، حيث تم الاتفاق مع عدد من المزارعين المتميزين في العبدلي والوفرة على إدخال التقنية لتكون كمدرس إرشادية للمزارعين، لافتاً إلى أن العدد المستهدف 16 مزرعة إرشادية حتى عام 2018. هذا، وتحرص هيئة الزراعة على تدريب الفنيين والمهندسين على طرق تركيب وتشغيل هذه النظم بكفاءة عالية. ومن المتوقع أن تكون الزراعة المائية والزراعة بدون تربة هي مستقبل الزراعة بالكويت.

تضارف الجهود

من جانبه، أكد رئيس مجلس إدارة اتحاد المزارعين هادي الوطري أنه كرئيس اتحاد يرحب بأي عمل من شأنه المساهمة في تطوير القطاع الزراعي مهما كان، مشيراً إلى أن المزارع الكويتي يجتهد ويتعب ويعمل على مدار الساعة لتطوير القطاع الزراعي بغية الوصول إلى توفير المنتج النباتي الطازج ذي الجودة العالية والسعر المناسب، وبالنسبة للزراعة بدون تربة فهي من المشاريع الكبيرة التي يسعى المزارع إلى الاعتماد عليها، وقد باير عدد من المزارعين إلى



النظام الهرمي في الزراعة المائية



نظام الطفو العائم

إدخالها إلا أنهم يواجهون بعض المصاعب من حيث التكلفة المرتفعة والعناية الخاصة التي تحتاج إليها هذه الزراعة لاسيما اليد العاملة الفنية المتخصصة، مضيفاً أن تنفيذ هذه الزراعة ممكن في الكويت لكنها تحتاج إلى تضارف الجهود من جميع الجهات المعنية ودعم من الحكومة لكي تعتمد لأن تكلفتها عالية جداً نتيجة الظروف المناخية، ونحن في مجلس إدارة اتحاد المزارعين نقف إلى جانب أي توجه يساهم في تطوير القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج المحلي، لافتاً إلى أن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة دقيقة من جميع الجوانب وبالأخص الجانب الاقتصادي.

مشروع مدرّس

بدوره، قال نائب رئيس اتحاد المزارعين فهد البراك أنه يجب أن يكون المشروع مدرّساً من جميع الجوانب الاقتصادية والبيئية ومدى توافق هذه التقنية مع الظروف المناخية في الكويت. فهو من المشاريع الرائدة لكنه يحتاج إلى عناية خاصة ويد عاملة متدربة ومؤهلة للتعامل مع هذا النوع من الزراعة، إلى جانب وضع سياسة تسويقية لتصرف الإنتاج الغزير الذي تعطيه هذه الزراعة، ولا شك أن المزارع الكويتي بجهده يستطيع أن يعتمد هذه الزراعة في حال توافرت المقومات المساعدة له والاتحاد مع أي مشروع يعود بالنفع على الكويت.

أسرع من الزراعة الحقلية بنسبة 40٪ بالإضافة إلى غزارة إنتاجها بنسبة 80٪ عن الزراعة الحقلية، مبيناً أن ما يميزها أيضاً أنها بكلفة ومجهود أقل. وأضاف القرين أن الماء هو السر في الزراعة المائية، وقد أصبح متاحاً ويمكن أن نستبدل التربة بالماء، وهو ما لم يتح للأهم السابقة، مشيراً إلى أن التكنولوجيا الحديثة قادرة اليوم على جلب أفضل النتائج وأجود النتائج حتى لو كان ذلك في السرداب أو على السطح، ولفت إلى أن الزراعة المائية هي عبارة عن احتضان النباتات والثمار في وسط مائي دون الحاجة إلى تربة، وهي تشكل نوعاً من الزراعة الحديثة التي تؤدي إلى غزارة في الإنتاج، وقلّة في التكلفة واليد العاملة، وقد عرفها الفراعنة منذ القدم حيث كانت لديهم الأنهار التي تحتوي على مجموعات مميزة من المعادن القادرة على منح النبات البيئة الخصبة للنمو، كما نجد النموذج الشاهد على هذه التقنية الرائعة من خلال الحدائق المعلقة في زمن البابليين، وبعد عام 19332 بدأ الباحثون يفكرون في إيجاد زراعة داخل السفن التي تمكّن في البحر لأشهر عدة ونجحوا في ذلك، وامتد بهم الخيال إلى الزراعة في السفن عبر الفضاء والذي قد تطول مدته إلى ما يفوق عمر الإنسان، ومن ثم فكروا في محطات غذائية تنمو فيها النباتات وتحقق لهم الأمن الغذائي في الفضاء ذاته، وقال القرين أنه لا مشكلة في المساحة بالنسبة للزراعة المائية فيمكن زراعتها في أي مكان، ومن الممكن زراعتها في السفن، وفي السرداب أو على الأسطح كذلك، مبيناً أن هذه الطريقة تطورت كثيراً حتى تم اختراعها إلى جهاز صغير وهو عبارة عن حاوية بمؤقت لسقاية الجذور ومنح الضوء والعناصر الغذائية، وهو أحد الأجهزة المتاحة التي يمكن استخدامها حتى في المكتب لإنتاج ما يشتهي الإنسان.

توفير الماء

وأشار إلى أن من مميزات الزراعة المائية أنها تعمل على توفير الماء، فإذا أخذنا كمية من النباتات وزرعناها في مسطح ترابي وكانت تحتاج إلى 150 ليترًا يومياً فإن الكمية ذاتها في الزراعة المائية لن تحتاج إلى أكثر من 5 لترات، لأننا انتهينا من مشكلة التبخر، وبلافتنا في الوقت ذاته المبيدات، مبيناً أن أكثر مشاكل النبات تأتي من التربة وعدم النظافة، مؤكداً أن الزراعة المائية لا تحتاج إلى مواد كيميائية فإنتاجها عضوي، وإنما تحتاج إلى بعض المعادن التي توضع بكميات متوازنة ومدروسة، كما يمكن تنفيذها في أي مكان، ولعلها تكون جزءاً من ديكورات المطبخ والأسطح، إلى جانب أنها لا تحتاج إلى جهد وتكلفة عالية وعدد كبير من العمالة، فالجهد الذاتي كاف لإدارتها والحصول على نتائج مميزة.

وأضاف القرين أنه بالإمكان الحصول على إضاءة صناعية من خلال إضاءة البيت أو الغاز أو النيون أو لمبات إل إي دي لتوفير الطاقة، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من الإضاءة في الديكور، حيث أثبتت الدراسات أن الضوء الذي يجمع بين اللونين الأصفر والأزرق يعطي خضرة أفضل ويساعد على التزهير بشكل أسرع. وفيما يتعلق بالعنصر الثاني وهو الماء فإنه نظراً للمعطيات العلم فإن فصل الماء إلى قلوي وحمضي حسب نسبة الأملاح، فإنه كلما تحول الماء إلى درجة حمضية أعلى أصبحت الجذور أكثر شراهة لامتصاص الماء، وبمجرد أن ترتفع القلوية ينقلب الأمر عكسياً، حيث تمنع الجذور من الامتصاص.

